الحكم الراشد والتنمية بين الخصوصية وعمومية الأنموذج
- دراسة حالة العالم العربي-

الأستاذ مصطفى بوصبوعة
جامعة - عنابة

مقدمة:

تزامن ظهور الدول التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية مع بروز اهتمام واسع ومتزايد لمفكري الدول الغربية (جلها مُستعمِرة) من اقتصاديين وسياسيين وأنتروبولوجيين وعلماء اجتماع بهذه الدول وانصب اهتمامهم على دراسة ظاهرتي التخلف والتنمية، ولكن هذه الدراسة لم يكن دافعها أكاديمي محض وإنما كان ولا يزال يخضع لاعتبارات إيديولوجية، وهذا ما جعل التجاذبات الأيديولوجية تلقي بضلالها على هذه الدراسات.

إن هذا الاهتمام الأكاديمي بدراسة تحديات البناء السياسي والاقتصادي لمجتمعات الدول النامية، إلى جانب التطور الذي حصل في حقل العلوم الاجتماعية من خلال بروز الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية، تمخض عنه بروز أدبيات التحديث والعصرنة والتنمية لدراسة ظاهرتي التخلف والتنمية، وكان من أبرز النظريات الغربية لتحقيق التنمية هي نظرية التحديث، التي تقوم بالأساس على تتبع سياق التحول الاقتصادي والتكنولوجي كما جرى تاريخيا لأول مرة في أوروبا، وهو نفس ما ذهب إليه أهم مفكري المدرسة السلوكية في العلوم السياسية فقد أكدوا أن التنمية السياسية مرهونة بمدى تطبيق نماذج مجتمعات أوروبا الغربية والمتمثلة أساسا في: اللبرالية،التعددية السياسية والحرية الاقتصادية إلا أن

الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية من قبل رواد مدرسة التبعية والتي أكدت أن التحولات والتغيرات التي تشهدها الدول النامية لا تؤدي إلى تنمية حقيقية بقدر ما تُغرق هذه الدول في التخلف طالما أن هذه التحولات ما هي إلا انعكاس لعلاقة التبعية التي تحدث داخل العالم الرأسمالي والتخلف الذي تعيشه فيه الدول النامية أدى إلى تراجع زخم نظرية التحديث.

نهاية الحرب الباردة لم تشكل فقط انهيارا للمعسكر الشرقي وانتصارا للمعسكر الغربي، وإنما شكلت أيضا انتصارا لأنموذج معرفي بشر مناصروه بأنه الأنموذج المعرفي الأكمل ، ولهذا تم التوجه نحو عولمة هذا الأنموذج ولم يعد أمام الدول المتخلفة سوى تبني الأنموذج الغربي في التنمية ، وبدأ يظهر هذا من خلال المشروطية السياسية التي فرضتها مختلف مؤسسات العولمة (صندوق النقد الدولي/البنك الدولي) و كبار الدول المانحة حيث ربطت مساعداتها للدول المتخلفة بإحداث إصلاحات سياسية (ترشيد الحكم) يكون من شأنها تهيئة البيئة المناسبة للتطور الاقتصادي(تنمية اقتصادية).

ولكن آليات الحكم الراشدالهادفة لتحقيق التنمية، لم تنجح في إخراج العالم العربي من متلازمة الاستعصاء التنموي. وعليه تثير هذه الورقة البحثية تساؤلا محوريا: ما هي الأسباب التي أدت إلى فشل الحكم الراشد في تحقيق التنمية بشقيها السياسي والاقتصادي في العالم العربي ؟

I. الحكم الراشد كقيمة ومعيار وأساليب للقياس:

ينظر إلى الحكم الراشد من خلال ثلاث مستويات: كقيمة كمعيار وكأساليب للقياس، حيث أن التأصيل لهذا المصطلح يقتضي استيعاب الموقف القيمي تجاه السلطة/ الحكم، والذي بدأ تاريخيا مع التوجه النيولبرالي الاقتصادي الذي ساهم بشكل كبير في تراجع الدور الاجتماعي

للدولة لتصبح بعدها دولة الرفاه (Walfer State) جزءا من الماضي، هذه التحولات في الجانب الاقتصادي كان من الضروري أن يرافقها تحول على المستوى السياسي وحتى المفاهيمي، فحركة الخصخصة إلى جانب تراجع دور الدولة في الجانب الاجتماعي تَطلب إعادة النظر في مفهوم الحكم في حد ذاته ، حيث طغت النظرة الاقتصادية حتى على هذا المفهوم فأصبح يُشبه الحكم بمجلس الإدارة والمحكومين بأعضاء الجمعية العامة الذين لا يختارون فقط مجلس الإدارة وإنما يساهمون في تسيير الشركة ولهذا أصبح ينظر إلى عملية الحكم على أنها تسير في اتجاهين من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى بعد أن كانت تسير في اتجاه واحد (1) هذا التحول القيمي بتبني النيولبرالية الاقتصادية استدعى بالضرورة إدخال فواعل جديدة في منظومة الحكم وتمثلت بالأساس في: القطاع الخاص وفواعل المجتمع المدني إلى جانب مؤسسات الدولة الأخرى و أصبحنا بالتالي أمام ثلاثي ممارس للحكم نتج عنه الاستعاضة عن الديمقراطية التمثيلية بالديمقراطية التشاركية .

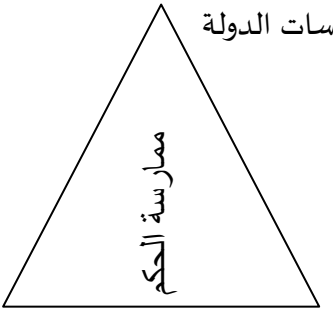

كما أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى محاولة عولمة الأنموذج الغربي في الحكم وبدأ هذا المسار يتجسد في مجموعة من المعايير التي صاغتها المؤسسات الدولية والتي تهدف إلى تحقيق ما أطلق عليه البنك الدولي "الحكم الراشد"Good Gouvernance أو ترشيد عملية الحكم على مستوى الدول المتخلفة خاصة وأن هذه المؤسسات تعتبره آلية وضمانة لتحقيق التنمية هذا المفهوم الذي طاله بدوره الكثير من التطور(2) فبعد أن كان يقتصر على الجانب الاقتصادي امتد ليشمل جوانب أخرى على غرار الجانب السياسي و الإنساني خاصة مع التوجه العالمي لترقية حقوق الإنسان و التي أكدت أن الإنسان هو الهدف المرجعي لهذه التنمية، ولهذا ظهرت شبكية من المصطلحات المرافقة لهذا المفهوم على غرار التنمية البشرية أو الإنسانية، التنمية المستدامة وغيرها من المصطلحات.وبالنتيجة فإن هناك علاقة سببية بين التنمية و الحكم الراشد . فالحكم الراشد يهدف إلى تحقيق الديمقراطية أي التنمية السياسية ويهدف إلى تحرير الاقتصاد و جعله أكثر قابلية للتنافسية الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية أصبح أمرا لا مناص منه خاصة مع تبني المشروطية السياسية التي تربط مساعدات المؤسسات الاقتصادية الدولية والدول المانحة بتطبيق معايير الحكم الراشد هذه المعايير تختلف بين من يتبنى المقاربة الاقتصادية على غرار صندوق النقد الدولي و البنك الدولي اللذين يميلان إلى اعتبار الحكم الراشد كمرادف للتسيير الاقتصادي الفعال فحسب البنك الدولي فإن الحكم الراشد هو "شرط ضروري لتحقيق التناغم بين السياسات الاقتصادية . فالتسيير الفعال الخاضع للرقابة منقبل القطاع العام ضمن إطار سياسي يمكن التنبؤ به وضمن إطار من الشفافية هي شروط حاسمة لفاعلية الأسواق وبالتالي

تحقيق التنمية" (3). و المقاربة السياسية التي تتبناها كل من الأمم المتحدة وتعتبر أن الحكم الراشد وسيلة لإقامة دولة حقوقية و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تعتبر الحكم الراشد بأنه "عملية تهدف إلى إقامة بيئة اقتصادية تساهم في تحديد آليات واضحة لتقسيم المنافع و العلاقة بين الحاكم والمحكوم"(4)، وعلى الرغم من اختلاف المقاربتين فإنهما تصبان في خانة عملية ضمان جودة الحكم عن طريق معايير سياسية تدعوا في مجملها إلى تحقيق الاستقرار السياسي و تكريس دولة القانون وتحقيق الديمقراطية كضمان لمشاركة المواطنين في العملية السياسية، من خلال تمكين مختلف الفئات المجتمعية خاصة المرأة (الديمقراطية الجندرية) إضافة إلى المساءلة التي تعبر بطريقة أو بأخرى عن مشاركة المواطنين المباشرة في تسيير شؤونهم السياسية خاصة على المستوى المحلي. و معايير اقتصادية تتمحور في أغلبها حول الشفافية ومحاربة الفساد بالإضافة إلى تحقيق تنمية بشرية ، هذه المعايير تم بدورها ترجمتها إلى وسائل لقياس مدى مطابقة الحكم للمعايير ليحصل بعدها الحكم على توصيف حكم جيد/سيئ في توصيف قريب من "وسم الجودة" الذي تحصل عليه المؤسسات الاقتصادية . من الملاحظ أن كل مؤسسة دولية ركزت على زاوية معينة وخصصت لها مجموعة من وسائل القياس فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي دأب على إعداد تقارير سنوية حول التنمية البشرية منذ سنة 1990 ركز على سبعة أبعاد للتنمية البشرية و هي:

- أن يعيش الإنسان حياة مديدة و بصحة سليمة ؛
- اكتساب المعرفة؛
- ضمان مستوى معيشي لائق؛
- التنمية المستدامة؛
- الأمن الإنساني؛

- المساواة بين الجنسين؛
- حماية حقوق الإنسان.

و تقاس هذه الأبعاد وفقا للمؤشرات أهمها:

- الالتزام بالصحة لضمان حياة مديدة؛
- الإنفاق على التعليم؛
- الدخل الفردي الإجمالي كمؤشر لعدالة توزيع الموارد ؛
- مقياس تمكين المرأة في الجوانب التعليمية، السياسية والاقتصادية(5).

وبناء على هذه المؤشرات يصدر البرنامج تصنيفه السنوي للدول التي يتراوح أداؤها بين تحقيق تنمية بشرية مرتفعة جدا بواقع 800 نقطة تنمية بشرية مرتفعة بواقع 735 نقطة، تنمية بشرية متوسطة بواقع 614 نقطة و تنمية منخفضة بواقع 493 نقطة.

أما منظمة الشفافية الدولية فتركز على معيار الشفافية والفساد وقد دأبت بدورها على إصدار تقرير سنوي منذ سنة 1993 يتم فيه تحديد درجة الفساد كوسيلة لقياس نوعية الحكم ، وعلى هذا الأساس تم وضع مقياس مدركات الفساد، تتراوح عملية التنقيط فيه بين الصفر بالنسبة للدول الأقل فسادا والعشرة بالنسبة للدول الأكثر فسادا ، كما وضعت المنظمة بارومتر عالمي للفساد تعتمد فيه على مسح للرأي العام حول القطاعات الأكثر فسادا في بلدانهم ويتم على هذا الأساس أيضا تصنيف الدول من الأكثر إلى الأقل فسادا.

أما منظمة بيت الحرية فتركز على معيار الديمقراطية و بدرجة أساسية على الحقوق السياسية والمدنية، بحيث يتضمن هذين الجانبين مجموعة من الأبعاد فبالنسبة للحقوق السياسية تتضمن عدة جوانب تتعلق بنمط الانتخابات ومدى تطبيق التشريعات الخاصة بها والقدرة

الانتخابية للمواطن خاصة فيما يخص التجديد الدوري للقوائم الانتخابية والمنافسة السياسية التي تتعلق بإمكانية تشكيل أحزاب سياسية ووجود معارضة فعالة، أما بالنسبة للحقوق المدنية فإنها تتضمن حرية التعبير والاعتقاد ؛ حرية التجمع وحقوق التنظيم خاصة فيما يخص الحقوق النقابية ، ومدى الالتزام بحقوق الإنسان و دولة القانون ، ويتم احتساب مدى التزام الدول بهذه المؤشرات بمقياس تنقيط ينحصر بين نقطة وسبع نقاط وعلى أساسه يتم تصنيف الدول إلى ثلاث فئات :

- دول حرة (ديمقراطية) يرمز لها بالرمز F حاصلة على معدل يتراوح بين 1 و 2.5؛

- دول حرة جزئيا(ديمقراطية جزئية) يرمز لها بالرمز P.F حاصلة على معدل يتراوح بين 3 و 5.5؛

- دول غير حرة (أوتقراطية) يرمز لها بالرمز N.Fحاصلة على معدل يتراوح بين 5,5 و7 .(6)

أما البنك الدولي فقد وضع خبراؤه مجموعة من المؤشرات لقياس الحكم الراشد تتعلق بالجانب الاقتصادي و تتمثل في(7):

- نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)؛

- إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)؛

-نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(*) (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)؛

- نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)؛

- صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)؛

- الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)؛

- نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)؛
- التضخم؛
- إجمالي دين الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)؛
- المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)؛
- واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)؛
- القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي).

كما وضع البنك مجموعة من المؤشرات الاجتماعية على غرار:
- تعداد السكان؛
- العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (بالسنوات)؛
- مستخدمو الإنترنت (لكل 100 شخص)؛
- نسبة البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)؛
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، إجمالي البالغين (% من السكان في سن 15 عاماً وما فوقها).

بالإضافة إلى مؤشر يتعلق بالتنمية المستدامة ويتمثل في: انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري).

II. مبادرات الحكم الراشد على المستوى العربي (مبادرة الشرق الأوسط الكبير، مبادرة الإسكندرية)

إلى جانب الدعوات التي طرحتها مختلف المؤسسات الدولية (الحكومية /غير الحكومية) لترشيد الحكم، والتي كانت تستهدف جميع دول العالم الثالث ، تم طرح مجموعة من المبادرات على مستويات إقليمية وخاصة على المستوى العربي ؛ هذه المبادرات -في أغلبها- هي تتويج للتوجهات

السياسة الخارجية لنشر الديمقراطية و الحرية في العالم العربي وذلك بعد أن ذهبت مجموعة من التقارير الأمريكية إلى أن الأنظمة الاستبدادية هي واحدة من أبرز الأسباب التي أدت إلى تكريس التطرف في العالم العربي و يتضح هذا الأمر من ديباجة "مبادرة الشرق الأوسط الكبير" و التي هي عبارة عن ورقة عمل قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لمؤتمر دول مجموعة الثماني حيث جاء فيها: إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أشارة إليها تقارير التنمية البشرية تساهم "في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثماني"(8) .

ولم تخرج هذه المبادرة عن الجانبين الاقتصادي والسياسي الذي حددته المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ففي(9) :

أ- الجانب السياسي :

اعتمدت الولايات المتحدة في هذا الجانب على تقارير "بيت الحرية" لهذا لم تختلف المعايير التي طرحتها المبادرة عن تلك التي طرحها بيت الحرية، فالمبادرة أشارة إلى ضرورة إقامة انتخابات حرة ونزيهة وتناولت بشيء من التفصيل السبل المفضية لتحقيق هذا الغرض على غرار إنشاء لجان انتخابية مستقلة ، معالجة الشكاوي المسجلة أثناء العملية الانتخابية و تحيين قوائم المنتخبين من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة وفي هذا الإطار وضعت المبادرة مجموعة من الآليات لمساعدة الدول العربية على تحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال المساعدة على تكوين المسؤولين عن اللجان الانتخابية وتمكينهم من استخدام التكنولوجيات الحديثة و تنظيم زيارات للبرلمانيين إضافة إلى تشكيل معاهد لتدريب القيادات النسائية . فضلا على تأكيد المبادرة على مشاركة فواعل المجتمع المدني باعتبارهم فاعلا في عملية الحكم مع التشديد على ضرورة فسح المجال لهم

للعمل بحرية، كما أكدت المبادرة على إمكانية تقديم مساعدات أمريكية لهذه المنظمات(10).

ب- الجانب الاقتصادي :

أما في الجانب الاقتصادي فإن المبادرة ركزت على نقطتين؛ الأولى تتعلق بضرورة تكريس مبادئ الشفافية ومحاربة الفساد ؛ أما النقطة الثانية فتتعلق بإحداث تنمية اقتصادية تكون مستقاة من تجربة دول أوروبا الشرقية. و يكون مفتاح هذا التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة. كما تطرقت المبادرة في جانب منها إلى الأنظمة التعليمية العربية مؤكدة على ضرورة تعديلها من أجل تحقيق أهداف العملية التعليمة، واستخدام الوسائل الحديثة في هذه العملية.

إلى جانب هذه المبادرة تم في سنة 2004 طرح مبادرة قدمها مجموعة من المثقفين ونشطاء المجتمع المدني العرب (الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، ومجلس الأعمال العربي، ومنظمة المرأة العربية،ومنتدى البحوث الاقتصادية والمنظمات العربية لحقوق الإنسان)، في اجتماع عقد بمدينة الإسكندرية المصرية حيث خرج المجتمعون بمجموعة من الرؤى والإصلاحات عُرفت بوثيقة أو مبادرة الإسكندرية، وهي عبارة عن مشروع عربي للإصلاح السياسي.

واختتم هذا المؤتمر أعماله، وتضمنت الوثيقة النهائية رؤية شدد المشاركون على ضرورة تحقيقها وترجمتها إلى خطوات ملموسة في إطار من الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني.

أ- على المستوى السياسي:

دعت هذه الوثيقة إلى إحداث إصلاح دستوري وتشريعي يكون من شأنه إحداث فصل فعلي بين السلطات، وشددت على ضرورة تكريس

الحقوق السياسية و المدنية على غرار إجراء إنتخابات حرة ونزيهة يكون من شأنها ضمان انتقال سلمي وسلس للسلطة ، و تكريس حرية الرأي وفي هذا السياق دعت إلى إلغاء كافة أشكال الحبس التعسفي خاصة المتعلق منها بالآراء السياسية، كما أكدت الوثيقة على ضرورة تفعيل دور الأحزاب ووسائل الإعلام الخاصة و ترقية دور المجتمع المدني.

ب- على المستوى الاقتصادي:

طالبت الوثيقة بإحداث إصلاحات هيكلية ومؤسساتية وفق برنامج عمل محدد زمنيا تلعب فيه الدولة دور المحفز للنشاط الاقتصادي من خلال توفير الجو الاستثماري الملائم سواء للقطاع العام والخاص وشددت المبادرة على ضرورة أن يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في عملية البناء الاقتصادي وذلك من خلال الخصخصة ، كما ركزت المبادرة في جانب منها على التمكين للشباب وذلك من خلال تشجيعهم على المشاركة السياسية و محاربة المشاكل التي تعترضهم لا سيما البطالة ، فضلا عن الاتفاق على إطار ملزم لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وتنظيم سوق العمل العربية عن طريق صياغة اتفاقية متعددة الأطراف واعتمادها لتنظيم انتقال العمالة العربية. وأخيراً، دعت الوثيقة إلى الاتفاق مع جامعة الدول العربية على تبني سلسلة من المؤتمرات العامة والندوات المتخصصة لمناقشة هذه القضايا بشكل يتناسب وأهميتها، ودقتها، وضرورة وضعها في إطار عملي.

ج/ على المستوى الاجتماعي: دعت الوثيقة إلى تطوير نمط العلاقات الأسرية بما يخدم بناء الفرد المتميز المستقل القادر على ممارسة حرياته وخياراته بمسؤولية، وأن يقوم الإعلام بدور أساسي في بناء الثقافة العامة للمواطن، وشددت على ضرورة توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب المعرفة ونشرها وإنتاجها. وأوصت بوضع معايير عربية لمخرجات التعليم

في كل مراحله بما يتوافق والمعايير العالمية التي يمكن على أساسها القياس والتقويم، واستمرار تحمل الدولة لمسؤوليتها في تمويل مؤسسات التعليم ودعمها مع ضمان الاستقلال الأكاديمي لها، سواء أكانت مؤسسات حكومية أو خاصة.

كما أكدت الوثيقة على ترسيخ أسس التفكير العقلاني والعلمي بتشجيع مؤسسات البحث العلمي، وتوفير التمويل اللازم لها، وإطلاق حريات المجتمع المدني في تنميتها، وفي الوقت نفسه القضاء على منابع التطرف الديني التي لا تزال رواسبها موجودة في المناهج الدراسية، وخطب المساجد، ووسائل الإعلام.

و بالتالي، يمكن القول بأن هذه الوثيقة تهدف إلى ما يلي:

- تحقيق إصلاحات دستورية وتشريعية.

- تفعيل دور المجتمع المدني، ودعم الحريات الأساسية بما يتضمن تحقيق الديمقراطية الحقيقية.

- تحقيق إصلاحات اقتصادية ترمي إلى التسريع في عملية التنمية والاندماج الاقتصادي بين الدول العربية.

- تحقيق إصلاحات اجتماعية، وثقافية، كتحسين أوضاع المرأة ومعالجة قضايا البطالة، وغيرها.

III. الحكم الراشد بين عمومية الأنموذج وخصوصية العالم العربي:

في الحقيقة،فإن مختلف مبادرات الحكم الراشد سواء التي طُرحت بصفة عامة أو تلك التي استهدفت العالم العربي لم تختلف كثيرا ، وتبنت أبجديات الحكم الراشد مع اختلاف في الأولويات وفقط، فالمشروع الأمريكي لم يكن منبعه سوى التخوفات الأمنية التي طفت إلى السطح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما فتأت أن تراجعت عنه الإدارة الأمريكية بمجرد أن أدركت أن عملية ترشيد الحكم حتى وفقا للمعايير الغربية قد يضر

بمصالحها ، أما وثيقة الإسكندرية فعلى الرغم من أنها جاءت كرد فعل على مشروع الشرق الأوسط الكبير فإنها أعادت بطريقة أو بأخرى صياغة لب هذا المشروع ولكن بمصطلحات أخرى بإضافة عبارات "لا إصلاح إلا من الداخل" و"إنّ مقومات الإصلاح يجب أن تكون نابعة من صلب الواقع العربي" ، وفي واقع الأمر فإن الإشكالية تكمن في عدم ملائمة هذه المعايير للواقع العربي فآلية الحكم الراشد تعكس آليات غربية للتسييرولا تتوافق ومرحلة التطور التي وصلها العالم العربي. ويكمن أن نقيم مدى ملاءمة هذه المعايير على ثلاث مستويات:

أولا : على مستوى بناء الدولة :

الدولة في العالم العربي شابها خلل في عملية التأسيس منذ البداية وقد تراوحت عملية التأسيس بين دول تم تأسيسها من قبل أسر أصبحت هي الأسر الحاكمة ، ودول تم تأسيسها من قبل جماعات سياسية انبثقت من رحم جماعات عسكرية ثورية وبالتالي فإن السلطة أسست للدولة.

لم تظهر تأثيرات هذا الأمر في العقود الأولى من عمر الدول العربية و يرجع هذا لمجموعة من العوامل أهمها : خروج هذه الدول منتصرة من الاستعمار و بالتالي وجود تحليل سردي قوي قامت عليه الدولة ساهم بشكل كبير في إلتفاف مختلف تنويعات المجتمع حول السلطة في العالم العربي، ومما زاد هذا الالتفاف هو وجود عدو مشترك وهو إسرائيل بالإضافة إلى وجود مشاريع اقتصادية سياسية طموحة في بعض الأقطار العربية مثل مصر والجزائر استطاعت دغدغت مشاعر المواطنين في هذه الأقطار.

وعليه، فإن مشروعية السلطة تراوحت بين المشروعية التقليدية التي يمارسها الملك، والمشروعية الكاريزمية التي يمارسها فرد يحضا بشعبية كبيرة تكون غالبا نابعة إما من المشاريع الاقتصادية الطموحة التي تبناها أو من إدعائه محاربة إسرائيل . الفشل الذريع الذي منيت به هذه المشاريع

إضافة إلى خبو جذوة التحليل السردي الذي قامت عليه الدول العربية (الانتصار على المستعمر) إلى جانب اتفاقية كامب ديفد و واد عربة و اتفاقية أوسلو وغيرها من الاتفاقيات التي تدخل ضمن نطاق عملية التطبيع مع إسرائيل جعلت صورة العدو تنهار . أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انتقال الدولة العربية إلى مرحلة الدولة الرخوة(**)، حيث ونتيجة لغياب مشروعية مؤسساتية و التي تقوم على العقلانية تؤدي حسب ميردال غانار إلى ضرب الإرادة الرسمية لتطبيق القوانين مما يجعل مؤسساتها ضعيفة عاجزة عن اتخاذ القرار وتحمل نتائجها، وتتورط بالنتيجة في الإسهاب في وعود وخطط وبرامج، ولكنها عاجزة عن التطبيق، وهذا يؤدي إلى استشراء الفساد من أجل تحقيق الأهداف و هذا يحدث بتواطؤ من السياسيين و الفواعل المجتمعية المختلفة(11).

ثانيا : على مستوى الفواعل :

إن الحكم الراشد كعملية يتطلب إشراك فاعلين في عملية الحكم وهما المجتمع المدني و القطاع الخاص ، ولكن و لأن الدولة في العالم العربي وصلت إلى مرحلة الدولة الرخوة -حسب ما ذهبت إليه دراسة قدمها أحمد أمين و يمكن أن نعمم نتائجها على كافة أقطار العالم العربي- فإن هذه الفواعل تصبح بدورها منخرطة في منظومة الفساد بشكل أو بآخر وهذا لأن الاقتصاد يتم السيطرة عليه من قبل الزمرة الحاكمة أو من يمثلونهم ، ففي تونس مثلا أكد تقرير نشرته صحيفة لوفغارو الفرنسية أن بن علي وزمرته كانوا يمتلكون 90 مؤسسة إلى جانب مشاركتهم في أكثر من 123 مؤسسة أخرى(12)، وكذلك كان الحال بالنسبة لمصر و سوريا من خلال أحمد عز ورامي مخلوف أو من يطلق عليه السوريون بـ رجل 5% في كل المشاريع (13)، وبذلك أصبحت القوة السياسية في الوطن العربي، القائمة على العلاقات العرقية الطائفية القبلية و العائلية، هي

أساس توليد الثروة(14). أما بالنسبة للمجتمع المدني فتقتصر مشاركته في العالم العربي على الأعمال الخيرية وفقط، إلى جانب وجود منظمات تكتفي فقط بالخروج في المناسبات الانتخابية لتأييد مرشحي السلطة في العملية الانتخابية، بالنتيجة فإن القطاع الخاص والمجتمع المدني ما هما إلا انعكاس للسلطة القائمة.

ثالثا : على مستوى المعايير :

بالرجوع إلى مختلف المعايير الذي اعتمدتها مختلف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إضافة إلى تلك التي جاءت بها مبادرة الإسكندرية و الشرق الأوسط الكبير ؛ نجد أن المعايير التي ركزت على التنمية البشرية خاصة تلك المتعلقة بضمان تقسيم عادل للثروة ، تبقى صعبة التطبيق في العالم العربي في ظل سيطرة الزمر السلطوية على الاقتصاد في العالم العربي ، وحتى الطبقة الوسطى التي ازداد عددها بعد الطفرة النفطية خاصة في الدول الخليجية فإنها تصنف غالبا ضمن نطاق الطبقة المستقرة الفقيرة حسب الدكتور أحمد موسى بدوي، كما أن هذه النخبة تعكس في مجملها التركيب الطائفي القبلي في العالم العربي .وعليه، فإن الدعوة لإقامة انتخابات حرة ونزيهة في العالم العربي و ما يترافق مع هذه الدعوة من معايير تبقى بعيدة المنال لأن الولاء لدا هذه الطبقة المتوسطة و التي من المفترض أن تحقق عملية التغيير لا يزال للقبيلة العائلة أو الطائفة و كذلك الأمر بالنسبة للطبقتين الفقيرة والغنية ، وهذا ناتج عن عملية بناء الدولة في حد ذاتها التي لم تنجح في عملية تحويل الولاء.

وبالنتيجة، فإن محاولة إقامة ديمقراطيات في العالم العربي في ظل الوضع الراهن سيؤدي إلى انهيار الدولة و انتقالها إلى مرحلة الدولة الفاشلة وقد تؤدي حتى إلى اقتتال داخلي وهذا ما حصل ويحصل في كل من ليبيا و اليمن وقبلهما العراق .كما أن الثقافة العربية تجعل من التمكين للمرأة

والشباب أمرا صعب حيث أن الثقافة العربية لا تتوافق بشكل كبير مع هذا التوجه(السلطة الذكورية/الأبوية) ، وحتى الدول التي فرضت نظام الكوطة فإن نتائج هذا النظام ترتبط بشكل كبير بمدى الولاء للسلطة السياسية.

كذلك ، فإن الدعوة لإقامة اقتصاد حر قائم على التنافسية لن تحقق أي نجاح، وحتى لو نجحت في تبني إجراءات لتحرير السوق فإنها ستصبح مناطق لتفريغ الإنتاج الغربي خاصة في ظل عدم قدرة الدول العربية في المنافسة.

IV. نحو تكييف الحكم الراشد وفقا لخصوصية العالم العربي:

ترشيد الحكم في العالم العربي يتطلب الرجوع إلى مكمن الخلل وهو عملية بناء الدولة في حد ذاتها، لهذا فإن هذه العملية يجب أن تبدأ من خلال الدولة الرخوة لبناء دولة قوية فالسلطة في العالم العربي على سوءاتها يمكن أن يتم استغلالها لتحقيق عملية الإصلاح و التنمية و هذا لا يتم إلا من خلال:

- بناء مشروع مجتمع : على غرار تلك المشاريع التي بدأت في الجزائر و مصر في ستينيات القرن المنصرم على أن يتم وضعها من قبل أكاديميين ومختصين لا من قبل السياسيين حتى لا تلاقي نفس مصير سابقيها من المشاريع ، هذا المشروع يجب أن تتمحور حوله شرعية السلطة وذلك من أجل أن تخرج السلطة في العالم العربي من حجم الإنفاق الهائل للحفاظ على بقائها وهذا لا يتأتى إلا من خلال إعادة بناء الثقة المفقودة بين السلطة و المواطن .

- معالجة إشكالية الهوية: ويكون ذلك على مستويين:

أ- على مستوى التاريخ : لا يزال جزء كبير من تاريخ العالم العربي يطرح حوله أسئلة كبيرة، سواء التاريخ القديم أو الحديث (الثورات العربية /الصراع العربي الإسرائيلي) ، هذه الأسئلة تقوض التحاليل السردية (Narrative Accounts) التي تخلق التماثلات ذات المعنى السياسي وتولد الحس الجماعي المشترك(15) (We-ness) والتي يلعب التاريخ دورا مهما في تشكيلها فأين كنا تساهم في تحديد من خلال الاستمرار بالافتخار بالانتصارات والتاريخ المشرف، أو محاولة القطيعة مع ماقد يعتبر أخطاء في الماضي.

ب- على مستوى اللغة : حيث ورغم إقرار معظم الدساتير بأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية فإنها تعاني من تراجع كبير لصالح اللهجات التي هي عبارة عن مزيج من اللغة العربية ولغة أجنية سواء الفرنسية أو الإنجليزية في حالة تجعل من الفرد العربي قابعا بين لغتين لا يتقنهما ، والحالة أكثر تعقيدا على مستوى المغرب العربي فاللغة العربية الفصحى غير مستعملة ولا حتى مفهومة من قبل شريحة كبيرة من المواطنين(16) ، هذا التناقض اللغوي الرهيب بين النصوص والواقع يضرب بشدة المنظومة الهوياتية.

ت - إصلاح المناهج التعليمية : حيث من الضروري إصلاح المناهج التعليمية بما يتوافق وضرورات المرحلة خاصة فيما يتعلق بعملية البناء الهوياتي- التي كما سبق وذكر شابها الكثير من الخلل-بالإضافة إلى ضرورة التركيز على عملية التنشئة السياسية التي من شأنها تخريج أفراد تكون لهم منظومة هوياتية واضحة لتجاوز إشكالية الأنا التي يعاني منها العالم العربي.

ج - بناء اقتصاد وطني : في سبيل الوصول إلى هذا البناء لا بد من أن تلعب الدولة دورا محوريا في هذه العملية ، فالدولة هي الفاعل الأساس في عملية التنمية ، ولا يمكن تحقيق التنمية من دونها ولكن مشاركة

الفواعل الأخرى ضروري جدا لإنجاح هذه العملية ، كما يجب أن يُسار إلى إيجاد نموذج تنموي يراعي الخصوصيات الثقافية في العالم العربي و يحاول استغلالها من أجل تحقيق هذا الهدف وذلك على غرار ما حصل في ماليزيا .

خاتمة : إن عدم قدرة الحكم الراشد على تحقيق التنمية في العالم العربي راجع إلى عدم ملاءمة البيئة العربية لمجموع التحولات التي يفرضها الحكم الراشد في المرحلة الحالية، حيث وقبل التوجه إلى عملية دمقرطة الأنظمة العربية لا بد من إعادة عملية بناء الدولة التي شابها الكثير من الخلل منذ البداية هذا من جهة ، ولا بد من تشكيل هوية وطنية في العالم العربي من خلال الإجابة عن الإشكاليات التاريخية واللغوية من جهة أخرى. كما أن عملية تحرير الأسواق وتبني الاقتصاد العربي لا بد أن يسبقها بناء اقتصاد عربي قوي وإلا فإنها ستتحول إلى مجرد مناطق لتفريغ فائض الإنتاج الغربي ، وعليه فإن الدراسة تخلص إلى أن الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية لا يمكن أن يحقق نجاحا إلا إذا سبقته مجموعة أخرى من الخطوات تكون في شكل مبادرة للحكم الراشد نابعة من أولويات التنمية السياسية (بناء الدولة) و التنمية الاقتصادية(بناء اقتصادي وطني) في العالم العربي.

الهوامش:

(1)إسماعيل كرازدي، العولمة والحكم تحو حكم عالمي ومواطنة عالمة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية:2012، ص183.

(2)عثمان محمد غنيم ، ماجد أحمد أبو زلط ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها، (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ،2007)، ص 282 .

(3)The World Bank, "Governance and Development", (date of access 01/03/2016)

http://wwwwds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/1999/09/17/000178830_98101911081228/Rendered/INDEX/multi_page.txt

What is Governance", (date of access 27/02/2016)"(4)World Bank, http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/EXTMNAREGTOPGOVERNANCE/0,,contentMDK:20513159~menuPK:1163245~pagePK:34004173~piPK:34003707~theSitePK:497024,00.html

(5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مؤشرات التنمية البشرية 2014"،(تاريخ الولوج 2016/02/12) http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr06/indicators.pdf

(6)رضوان بروسي، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا :دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة باتنة : كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009، ص.ص239-249.

(7) International Bank , "World Development Indicators 2015" (date of access 50/03/2016)

http://data.worldbank.org/products/wdi

(*)الناتج الوطني الإجماليGNP : يُعبر عما أنتجته عناصر الإنتاج الوطنية وفقط، بغض النظر عن مكان نشاطها سواء بالداخل أو الخارج .أما الناتج الداخلي المحليGDP فيعبر عما أُنتج فقط داخل الدولة أو الرقعة الجغرافية بغض النظر عن مالك وسائل الإنتاج؛ بعبارة أخرى الإنتاج الوطني يأخذ بجنسية وسائل الإنتاج بغض النظر عن رقعة التواجد. أما الإنتاج الإجمالي الداخلي :فيأخذ بالرقعة الجغرافية بغض النظر عن جنسية عناصر الإنتاج (وطنية أو أجنبية).

(8)س.أن.أن العربية،"نص مشروع الشرق الأوسط الكبير"، (تاريخ الولوج 2016/02/14) http://archive.arabic.cnn.com/2004/arab.2004/3/1/grandmiddleeast.document

(9) Tamara Cofman , "The New U.S. Proposal for a Greater Middle East Initiative: An Evaluation" (date of access 25/02/2016), http://www.brookings.edu/research/papers/2004/05/10middleeast-wittes

(10) الجزيرة نت ، "وثيقة الإسكندرية للإصلاح في العالم العربي" ، (تاريخ الولوج 2016/02/13) http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/eb8edad4-0bd0-467c-89eb-0cc85e745b98

(**) هو مصطلح استخدمه لأول مرة ميردال Gunnar Myrdal في كتابه الدراما الآسيوية: بحث في فقر الأمم.

(11) Dan Mou , State Power , Agrarian Policies and Peasant Welfare , (UK: Author House 2014) , p.14.

(12)Jim Jarrassé , "Tunisie : le trésor caché des Ben Ali mis au jour" (date of access 01/03/2016),

http://www.lefigaro.fr/international/2011/02/21/01003-20110221ARTFIG00538-tunisie-le-tresor-cache-des-ben-ali-mis-au-jour.php

Syrian Businessman Becomes Magnet for Anger and "(13)Anthony Shadid , /03/2016)5,(date of access 0"Dissent http://www.nytimes.com/2011/05/01/world/asia/01makhlouf.htm

(14)المركز العربي للدراسات والبحوث ، "تحولعسر: الطبقة الوسطى في الوطن العربي"، (تاريخ الولوج 2016 / 02/14) http://www.acrseg.org/16340

15) Ilya Prizel, National Identity and Foreign Policy: Nationalism and Leadership in (Poland, Russia and Ukraine, (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p.36.

(16) Gilbert Grandguillaume , Arabisation et politique linguistique au Maghreb , (Maisonneuve et Larose, 1983) , p. 25.